PS 1693

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

إدارة السلم والأمن،
قسم إدارة النزاعات

تقرير بعثة فريق الخبراء متعدد التخصصات إلى سيراليون، 2-8 فبراير 2009

-

جدول المحتويات

شكر	2
مقدمة	4
منهجية	6
هيكل التقرير	7
تقييم الاحتياجات	7
قطاع الأمن	9
الحكم وسيادة القانون	12
السلطة القضائية	17
مسائل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية	22
الزراعة والثروة الحيوانية	24
قطاع الصحة	28
قطاع التعليم	30
توظيف الشباب	33
نتائج وتوصيات عامة	36
مرفقات	39
لمحات قطرية	39
قائمة الاجتماعات	44

شكر

عند تقديم التقرير المرفق، فإن الفريق متعدد التخصصات المكون من 20 عضوا الذي كان لنا في الواقع شرف قيادته إلى سيراليون وليبيريا من 2 إلى 22 فبراير 2009، يود أن يسجل منذ البداية تقديره العميق للثقة التي أولتنا إياها أولا مؤسستنا القارية بطلبها منا أن نتوجه إلى هذين البلدين المتأثرين بالحرب بغية تقييم احتياجاتهما والتوصل إلى تدابير ملموسة يمكن بموجبها للاتحاد الأفريقي أن يدعم جهودهما لإعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات.

إن المهمة، على الرغم من أنها شاقة ومعقدة، كان من الممكن تنفيذها دون معوقات خلال الفترة الزمنية التي خصصت لنا، فإننا ندين بذلك دون شك للرؤيا والعقلية المتفتحة والعزم من جانب القيادة المقتدرة للبلدين اللذين لم يخذل دعمهما البعثة على الإطلاق، ولو كان متحفظا، طوال إقامتها في الإقليم الفرعي. لقد كنا نشعر على وجه الخصوص بالإحساس الحار نحو الشرف الذي أحاطوا به الفريق خلال استقبالهم له بصورة واضحة واقتسامهم معه رؤياهم وحكمتهم وهذه صلة وثيقة يمكن بالكاد المزيد من التأكيد عليها. هل لهم أن يتكرموا مرة أخرى بقبول تقديرنا العميق.

ونتوجه بشكرنا أيضا إلى أعضاء مجلس الوزراء والمتعاونين معهم على جميع الأصعدة الذين لم يضنوا على الإطلاق بوقتهم ومعرفتهم المهنية لكي يزودوا الفريق بجميع المعلومات والتوثيق التي طلبها. ونتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء منظمات المجتمع المدني وأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة ممثلي المجتمع الدولي الذين برهنت بصيرتهم النافذة الصريحة والأمينة – التي تقوم على أساس ملاحظاتهم الوثيقة للمسرح المحلي – على أنها ذات مساعدة قيمة للبعثة. ونود بهذا أن نؤكد لهم أن آراءهم ونصحهم سوف تُعكس بصورة مخلصة في نتائج البعثة، ولنشكرهم مرة أخرى على إسهاماتهم البناءة.

في الختام، يود رئيس الفريق أيضا أن يسجل تقديره الخاص للمنهاج المهني وكذلك العمل الشاق اللذين أبداهما أعضاء الفريق ككل. وإن التزامهم القوي والراسخ نحو القضية كان سببا رئيسيا في نجاح البعثة.

وإن أمل الفريق الجاد هو أن تحظى جهودهم بالمتابعة الملموسة الفعالة التي هي جديرة بها أن كان ينبغي دعم المصداقية والسمعة الحسنة لمؤسستنا في هذا الإقليم الفرعي. وقد تنظر مفوضية الاتحاد الأفريقي، في هذا الصدد، في إمكانية إنشاء آلية مختصة لضمان رصد وتنفيذ التوصيات المقدمة بالتعاون مع حكومتي ليبيريا وسيراليون، والإيكواس واتحاد نهر مانو. ويجب أيضا تعزيز مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في ليبيريا فيما يتعلق بكل من مقدرة موارده البشرية واللوجيستية، للإشراف على برنامج الاتحاد الأفريقي لإعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في البلدين.

أولا- **مقدمة:**

1- تمر سيراليون حاليا بالورطة المتعلقة بمعالجة موروثات العديد من السنوات من حرب أهلية غاشمة بدأت في عام 1991 وانتهت في عام 2002. ومثلها مثل الحروب في أي مكان فقد فُقدت آلاف الأرواح ونزح ما يزيد عن اثنين مليون شخص إما كلاجئين أو نازحين داخليا – وأدت الحرب، بالإضافة إلى ذلك، إلى انهيار رسمي واجتماعي، وأضرت باقتصاد البلاد ودمرت بنياته التحتية.

2- عليه، فإن الحكومات المباشرة لما بعد النزاعات قد ورثت تحديات أمنية وسياسية واجتماعية، اقتصادية ضخمة يجب معالجتها بغية تهيئة الأساس لمناخ آمن لمتابعة المهام الصعبة المعقدة والحساسة من الناحية السياسية، المتعلقة بإعادة البناء وبناء السلم فيما بعد الحرب.

3- لقد تم حتى الآن إحراز تقدم نحو توحيد جهودها فيما يتعلق بإعادة البناء وبناء السلم فيما بعد النزاعات. وكما تم التحديد في كل مكان من هذا التقرير، فإن الحكومة والشركاء الدوليين يقطعون أشواطا طويلة نحو تحسين البيئة الأمنية من خلال إصلاح قطاع الأمن وأنشطة أخرى، وتبذل الجهود نحو ضمان الحكم الرشيد وتنفيذ العدالة في جميع أنحاء البلاد، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتجديد الاقتصادي. وإن الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه مضمنة في الإستراتيجية القطرية للتخفيف من حدة الفقر التي توفر إطار سياسة عام لإعادة البناء وبناء السلم فيما بعد الحرب.

4- وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والجديرة بالثناء، فإن سيراليون، مثلها مثل المجتمعات الأخرى فيما بعد النزاعات، لا تزال تؤرقها تحديات ضخمة. فإن معظم المؤسسات، على سبيل المثال، مطوقة بالمشاكل مثل المقدرة الضعيفة والموارد البشرية غير الكافية، وإن البنية التحتية الأساسية غير ملائمة في معظم المؤسسات، كما أن هناك بطالة عالية لاسيما فيما بين الشباب الذي يمثل جزء كبيرا من سكان البلاد، وإن الاقتصاد لم ينشط تماما بغية أن يبقى ثابتا بل على الأحرى يسجل معدل نمو اقتصادي هابط من 7% في عام 2007 إلى نسبة مخططة قدرها 6,5% في عام 2009. ويعتبر القطاع الزراعي أساسيا بالنسبة للاقتصاد مع أكثر من ثلثي السكان يكسبون عيشهم منه، وعلى الرغم من أن مجموعة المهجر من البلاد تسهم نحو إعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي، إلا أنه لا يزال يعتمد بصورة كبيرة على الأطراف الخارجية في معظم جهوده لإعادة البناء وبناء السلم فيما بعد الحرب.

5- في حين أن دور الأطراف الخارجية ظل بارزا للغاية في جلب البلاد إلى ما هي عليه اليوم، فإن هناك مخاوف متزايدة حول الاستمرارية بعد أن تنتهي مساعدة المانحين بصورة مرحلية. وسوف تستمر الأطراف الخارجية بكل تأكيد في لعب دور في الإنعاش الوطني لسيراليون ولكن يجب أن تكون هناك

مداخلات إستراتيجية يمكن أن تعزز مقدرتها، وهذا تحدي رئيسي يحد من القيادة المحلية في بعض المناطق، وإن للاتحاد الأفريقي دورا هاما ليلعبه في هذا الاتجاه.

6- إدراكا للصعاب والتحديات التي تواجه البلاد والحاجة إلى ضمان أنها تتفادى انتكاسة إلى النزاع، فقد أوفد الاتحاد الأفريقي فريقا متعدد الأفرع من الخبراء لزيارة جمهورية سيراليون من 2 إلى 8 فبراير 2009 بغية إجراء تقييم للوضع في البلاد فيما بعد النزاع. كما تم تفويض الفريق أيضا إلى التوصل إلى توصيات ملموسة حول طبيعة المساعدة التي يمكن أن يوفرها الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء إلى البلاد في إطار إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاع. وتم اختيار فريق الخبراء التابع للاتحاد الأفريقي من بلدان ومنظمات أفريقية مثل نيجيريا وغانا، والإيكواس والنيباد و البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وقد تم دعمهم بصورة بارعة بواسطة موظفين من مختلف الإدارات في الاتحاد الأفريقي ومكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في ليبيريا. وكان الفريق بقيادة السفير الدكتور عطا الله حمد بشير، الأمين التنفيذي السابق للإيجاد، مع السيد/ بيترز ألبيرت-ألين، المدير السابق لمكتب أفريقيا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كنائب رئيس للفريق.

7- وإزاء خلفية ما ورد أعلاه، فإن سيراليون تشكل واحدة من حالات الاختبار لتنفيذ إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاع، للاتحاد الأفريقي. وإن الدروس المستخلصة من تجربة هذا البلد يمكن أن تكون مفيد للغاية لأية مداخلة مستقبلية للاتحاد الأفريقي لأوضاع أخرى فيما بعد النزاع في أفريقيا.

المنهجية:

8- تمشيا مع ما ورد أعلاه، قام الفريق بتنظيم نفسه في مجموعات تقوم على أساس مختلف مجالات المسائل المسرودة بصفة محددة في اختصاصات البعثة وهي على وجه التحديد قطاع الأمن، الحكم وسيادة القانون، والسلطة القضائية، علاوة على القطاع الاجتماعي-الاقتصادي. وكانت المجموعة الاجتماعية-الاقتصادية تغطي مسائل مثل بطالة الشباب، والصحة, والتعليم، وإنتاج الثروة الحيوانية وخدمات الإرشاد الزراعي. وقد تمت الإشارة إلى كل من شؤون الجنسين والمجتمع المدني على أنها مسائل متعارضة تم على وجه التحديد إرشاد كل مجموعة لكي توليها الاهتمام. وتم طبقا لذلك بذل جهود واعية لضمان أن تتم في البلاد استشارة المجموعات المحددة التي تعنى بمسائل شؤون الجنسين، بواسطة عضو من الفريق يكون ملما بتلك المسائل.

9- استخدم فريق الخبراء متعدد الاختصاصات أساليب مختلفة في إجراء هذا التقييم، وقد أجريت مناقشات مع أشخاص من مختلف الخلفيات المهنية والاجتماعية والسياسية. وقد تضمن أولئك الذين تمت استشارتهم خلال بعثة

التقييم، رئيس البلاد، والبرلمانيين، وأعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء السلطة القضائية، ورؤساء اللجان الوطنية ذات الصلة مثل لجنة مناهضة الفساد، وممثلي المجتمع المانح وحركة المجتمع المدني لسيراليون (انظر قائمة الأشخاص الذين تمت استشارتهم، في المرفق 2). كما استخدم الفريق أيضا التقارير والمواد المطبوعة المتاحة حول الوضع الراهن في سيراليون، وقد اشتملت هذه على تقارير سنوية وورقة إستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وتقارير المانحين وغير ذلك.

هيكل التقرير:

10- ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء بما في ذلك المقدمة، وتقييم الاحتياجات، مكونا من التقارير المحددة حول (قطاع الأمن، والحكم وسيادة القانون، والسلطة القضائية والمسائل الاجتماعية-الاقتصادية، والتقارير المحددة حول قطاع الأمن، والحكم وسيطرة القانون، والسلطة القضائية، والمسائل الاجتماعية-الاقتصادية)، ونتائج عامة ومرفقات. ويحتوي كل من التقارير المحددة على نظرة عامة، ونتائج رئيسية، وملاحظات ونتائج، تعقبها توصيات الفريق مفصلة في مدى قصير، ومتوسط وطويل لاتخاذ الإجراءات بواسطة الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء.

ثانيا- **تقييم الاحتياجات:**

1) **قطاع الأمن:**

أ- **نظرة عامة:**

11- إن مسألة الأمن وإصلاحات قطاع الأمن، قد ظلت في سيراليون ما بعد النزاع، جزء لا يتجزأ من إعادة البناء وبناء السلم بصورة شاملة فيما بعد الحرب. ولقد تم في هذا الصدد إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام بغية دعم عملية السلام في البلاد.

12- على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد انسحبت في عام 2005، فإن وجودها قد خلق هدوءا وأمنا نسبيين في البلاد. وقد استفاد قطاع الأمن في البلاد أيضا من الدعم من جانب إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في مجالات التدريب وتقديم النصح، وتطوير الإدارة علاوة على النصح الفني والنصح في مجال السياسة.

13- وعلى كل، فإن استعادة السلم والاستقرار بصورة مستدامة سيتطلب تلبية احتياجات الأمن البشري العريض للمواطنين. وإن سيراليون، كبلد خارج من الحرب، سوف تحتاج إلى معالجة هذه المسائل التي يمكن أن تؤدي بسهولة

إلى نكسة ممكنة في النزاع. ولهذا فإن هناك قلقا بشأن اتهام وارد في خطاب مفتوح إلى الحكومة بواسطة جنود في يناير 2009 فيما يتعلق بتهميش و"قبلية" في القوات المسلحة لسيراليون. (أخشى أن تكون هذه الصياغة في حاجة إلى إعادة صياغتها بغية قراءة أسهل).

14- إن التهديدات الأخرى أمام الأمن النسبي في البلاد تشتمل على العدد الكبير من الشباب العاطل والظروف الاجتماعية-الاقتصادية السيئة في البلاد.

15- يغطي هذا الجزء من التقرير القوات المسلحة، والشرطة، والهجرة، والجمارك، وجهاز السجون، ومكتب الأمن القومي الذي يشكل العناصر الأساسية لهيكل الأمن القومي للبلاد.

ب-**<u>النتائج الرئيسية:</u>**

16- تمتلك القوات المسلحة لسيراليون حاليا إجمالي قوة يبلغ قدرها 10,500 ولكن هناك جهود تجرى لخفض ذلك العدد إلى 8,500 بفضل الدعم من الفريق الدولي للاستشارة والتدريب العسكري، وقد اشتمل أولئك الذين سيتأثرون بهذا الإجراء، على المواطنين الذين جُرحوا في القتال، والمرضى عقليا وبصورة مزمنة، وأولئك الذين قد بلغوا سن التقاعد البالغ 55 عاما أو الذين تقاعدوا بصورة طوعية.

17- تواجه القوات المسلحة، مثلها مثل المؤسسات الأخرى في سيراليون، تحديات مالية ولوجيستية بما في ذلك الإمدادات غير الكافية من الوقود والشحوم لتشغيل عرباتها والآلات الأخرى، والظروف المعيشية التي يرثى لها في الثكنات، بما في ذلك الافتقار إلى مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية.

18- وفي حالة الشرطة، فإن لديها قوة تبلغ 8,070 من العاملين، وهي لامركزية ولديها ضباط يتمتعون بتعليم عالي في الخدمة. ومن بين ال 12 مساعد مفتش عام الذين يدعمون المفتش العام للشرطة، فإن اثنين فقط هاما من الإناث. وإن العمل الفعال من جانب الشرطة قد أدى إلى انخفاض معدل حدوث الجريمة، ومع ذلك تواجه الشرطة حاجة ملحة لآلات بوليسية علمية متطورة مثل DNA وآلات بصمات الأصابع، ومشاكل لوجيستية مثل العربات غير الكافية لدوريات الحراسة وأدوات الاتصال، وأجهزة الكومبيوتر.

19- يظل جهاز السجون في سيراليون واحدا من أكثر العناصر تهميشا وإهمالا في قطاع الأمن، فلديه 1,047 من العاملين ويعاني من افتقار شديد في البنية التحتية واللوجيستيات، والمرافق الطبية وغيرها. وفي السجن المركزي في طريق "بادميبا" مستويات صحية ضعيفة ويعيش النزلاء في ظروف مكتظة بسبب التأخير في المحاكمات نتيجة لعدم مقدرة السلطة القضائية على تقديم محاكمات سريعة، علاوة على الزيادة الثابتة في عدد المعتقلين الجدد بسبب الجرائم.

20- إن عددا هائلا من العاملين في الجهاز لم يخضع على الإطلاق لأي تدريب ولكنهم تعلموا مهاراتهم داخل العمل، ويفتقر الجهاز إلى الأموال للرعاية

بالنزلاء على نحو ملائم. وعلاوة على ذلك، فليست هناك مرافق طبية في المباني، وليست هناك أدوات اتصال ولا عربات كافية للاستخدام التشغيلي.

21- يقوم جهاز الهجرة للبلاد بدوريات على 50 مركزا حدوديا في جميع أنحاء البلاد ولديه قوة بها 150 من العاملين. ويواجه جهاز الهجرة، مثله مثل أجهزة الأمن الأخرى، تحديات ومشاكل خطيرة مثل نقص حاد في القوة البشرية، ناهيك عن أن ما يزيد عن 95% من العاملين ليس لديهم أي تدريب رسمي في مجال الهجرة. وإن عدد عربات دوريات الحراسة والدراجات البخارية ليس كافيا، وليست هناك أجهزة كومبيوتر ولا آلات للفحص الأمني الدقيق ولا أدوات اتصال.

22- تعتبر الجمارك مسؤولة عن إدارة العائدات المحلية، ولديها أيضا عدد غير كاف من عربات أو زوارق دوريات الحراسة. وفضلا عن ذلك، فليست هناك آلات للفحص الأمني الدقيق لسهولة اكتشاف المخدرات والمواد الأخرى ذات الصلة، وإن هذا يجعل من الصعب معالجة التحديات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية عبر الحدود مثل تهريب المخدرات الذي هو في ازدياد في المنطقة الفرعية. وعلى الرغم من إنشاء وحدة للخدمات الوقائية والواجبات الخاصة، إلا أن هذا لم يمنع الزيادة في التهريب.

23- يعمل مكتب الأمن القومي كجهاز شامل للمخابرات في البلاد، ولكن يعاني هذا المكتب من عدد من المشاكل والتحديات بما فيها ما يلي: الدعم غير الكافي لتعزيز مقدرته على توفير التقييم الملائم للوضع الأمني في المنطقة الفرعية، ويتطلب هذا موارد بشرية ومادية. ومثله مثل الوكالات الأخرى، فهو لا يملك أدوات حديثة كافية لتعزيز كفاءة وفعالية أعماله، ولا التمويل الكافي، ولا عربات بأعداد كافية لعملياته، ولا معدات مكتبية.

24- في الختام، يعمل مكتب الأمم المتحدة في سيراليون مع الشرطة والجيش في البلاد بغية تعزيز عملية دمج مسائل الجنسين تمشيا مع قرار الأمم المتحدة رقم 1325. كما أنه يعمل أيضا من أجل تطوير وتعزيز السياسات والإجراءات ذات الصلة بالمضايقات الجنسية والتمييز وسوء الاستعمال في مكان العمل.

ج- **<u>ملاحظات ونتائج:</u>**

25- إزاء خلفية ما ورد أعلاه، فإن من الواضح أنه في حين أن الوضع الأمني في البلاد هادئ نسبيا، فإن التطورات الأخيرة داخل الجيش تترك الكثير المطلوب عمله لمعالجة هذا الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك قلقا إزاء الوضع الحالي للأمن في اتحاد نهر مانو الذي لديه الإمكانية للتأثير بصورة مناوئة على أمن البلدان الأعضاء منفردة.

26- يعاني قطاع الأمن من مشاكل ضخمة لوجيستية وفيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد البشرية والمالية التي تشمل كل وكالاته. وفي حين أن هناك إمكانية

لرقابة برلمانية فعالة لقطاع الأمن، فإن أوجه الضعف الخاصة بالجهاز تجعل من الصعب أداء مهامه.

27- ينبغي بذل الجهود لمعالجة المشاكل التي تحيط بقطاع الأمن إن كان لسيراليون الاستمرار في التمتع بالهدوء النسبي الذي يسود في البلاد. ويمكن للاتحاد الأفريقي والأطراف الخارجية الأخرى أن تلعب دورا بارزا في هذا الاتجاه من خلال توفير الدعم نحو تعزيز مقدرة هذه المؤسسات. ويعتبر الأمن هاما للغاية، لا لأن يترك دون اهتمام في فترة ما بعد النزاع في بلدان مثل سيراليون.

د- **توصيات:**

28- يتم على ضوء ما ورد أعلاه تقديم التوصيات التالية لاتخاذ الإجراءات من جانب الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة.

على المدى القصير:

- ينبغي على الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء دعم عملية تنمية القوى البشرية لقطاع الأمن في سيراليون، ويمكن تحقيق هذا عن طريق توفير الأموال وعرض تقديم التدريب في دول أعضاء أخرى.
- ينبغي على الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء المساعدة بالدعم اللوجيستي والمتعلق بالبنية التحتية بما في ذلك الأحذية الطويلة والأزياء الرسمية والعربات للأنشطة التشغيلية والمعدات المكتبية وأدوات الاتصال. وينبغي أيضا على الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء المساعدة في توفير زوارق دوريات الحراسة للجمارك بغية تعزيز فعاليتها في محاربة المخدرات وتهريب الأسلحة.

على المدى المتوسط:

- هناك، في المدى المتوسط، حاجة إلى الدعم في المجالات التالية: توفير المعامل الشرعية للشرطة، وتوفير أدوات الفحص الأوتوماتيكية لجهاز الهجرة.

على المدى الطويل:

- يمكن للاتحاد الأفريقي أن يدافع، على المدى الطويل، نيابة عن سيراليون، عن تجديد وتشييد البنية التحتية التي سوف تيسر أعمال مختلف الوكالات في قطاع الأمن.

2) **الحكم وسيادة القانون:**

أ- **نظرة عامة:**

29- بذلت الحكومات المتتالية لسيراليون جهودا ترمي إلى ضمان حكم ديمقراطي ولكن البلاد لا تزال تواجه تحديات خطيرة في هذا المجال. فقد تم، على سبيل المثال، إقرار قانون لمناهضة الفساد في عام 2000 وتم بعد ذلك إنشاء لجنة لمناهضة الفساد ولكن تبقى مسألة الفساد تحديا رئيسيا وتهديدا للاستقرار والتقدم الاجتماعي-الاقتصادي للبلاد، وهي تقوض شرعية الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن البلاد هي أيضا طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC, 2003)، واتفاقية الاتحاد الأفريقي حول منع ومحاربة الفساد (مابوتو، 2003).

30- تم، بالإضافة إلى ذلك، إنشاء لجنة لإصلاح القوانين ولجنة لحقوق الإنسان بغية أن تقوما على التوالي بمعالجة مسألة التشريعات العتيقة وانتهاكات حقوق الإنسان- وفي حين أن هذه كلها إشارات مشجعة على أن هناك إرادة والتزاما سياسيين من جانب الحكومات والشركاء الدوليين لتشجيع حكم ديمقراطي، فيبقى الكثير المطلوب عمله بغية تعزيز أنظمة الحكم في البلاد.

31- عليه، فإن هذا الجزء من التقرير يغطي ستة مجالات حاسمة ومترابطة من الحكم بما في ذلك ما يلي: الحكم المحلي، الفساد، البرلمان، حقوق الإنسان، الانتخابات والحكم الرشيد.

ب-**<u>نتائج رئيسية:</u>**

32- أشار الفريق، خلال عملية التقييم، إلى أن هناك عددا من الاهتمامات في مجال الحكم المحلي وأن الجهود تبذل لضمان مشاركة ديمقراطية على النطاق الأوسع، وتشتمل هذه على ما يلي ولكنها ليست مقصورة عليه: أ) إن عددا متزايدا من منظمات المجتمع المدني يشارك في عمليات بناء السلم بما في ذلك التأييد لمسائل الجنسين، ب) لقد أصبح من الصعب الإبقاء على الأشخاص في المجالس المحلية نظرا لصفقات الأجور المنخفضة، ج) تم إقرار قانون للحكومة المحلية في عام 2004 يستمر في التواجد المشترك مع مختلف قوانين المجالس المحلية التي تتناقض مع سابقاتها، د) والعوائق المالية.

33- تبقى مسألة الفساد ورطة رئيسية بالنسبة للبلاد ولشعبها. وقد تمت الإشارة إلى أن المانحين لن يسددوا إجمالي مبلغ الأموال التي قد يعتزمون انفاقها في البلاد وذلك نتيجة للفساد السائد. ويستمر الفساد في الواقع في تقويض تنمية القطاع الخاص الذي يعرف بصفة عامة على أنه يعمل كوسيلة للنمو. وإزاء هذه الحقائق فإن لجنة مناهضة الفساد ليست ممكنة تماما لمعالجة هذه المسألة الملتهبة. وإن العاملين في لجنة مناهضة الفساد يفتقرون على وجه العموم إلى التدريب المهني، وأن اللجنة مزودة بصورة ضعيفة لكي تتمكن من إجراء تحقيقات وتحاكم بالتالي أولئك المتورطين في أنشطة فاسدة. وقد تم تنفيذ عدد محدد نسبيا من المحاكمات، ولكن هذه المحاكمات قد تم اعتبارها مرة أخرى على أنها غير هامة.

34- إن من أحد الاختيارات الدقيقة للحكم الديمقراطي هو مقدرة واستقلال البرلمان. وإن أحكام وشروط الخدمة في البرلمان في سيراليون ضعيفة بما في ذلك الأجور المنخفضة، وعدم كفاية العاملين (فعلى سبيل المثال هناك ثلاثة من الكتبة يخدمون 32 من اللجان البرلمانية)، والمعدات غير الكافية (جهازي كومبيوتر وماكينة تصوير واحدة للبرلمان بأكمله)، ولا توجد مرافق انترنت ولا عربات. ونتيجة لذلك يجد البرلمانيون أن من الصعب حتى زيارة دوائرهم لإجراء بعثات موسعة. وكانت النتيجة الأخرى التي توصل إليها الفريق هي أن حوالي 80-90% من البرلمانيين جدد، وبالتالي فإن معرفتهم بالإجراءات البرلمانية تحتاج إلى التعزيز، وينطبق نفس الشئ على أبحاثهم ومهاراتهم فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.

35- تشكل مراعاة حقوق الإنسان أيضا مكونا هاما للحكم المحلي وسيادة القانون، وقد تم منذ نهاية الحرب تشكيل لجنة لحقوق الإنسان لسيراليون وذلك بواسطة قانون برلمان في عام 2004 بغية تعزيز حقوق الإنسان في البلاد، وعلى كل، فإنها مثلها مثل المؤسسات الأخرى في البلاد، تواجه تحديات تتعلق بالموارد البشرية والمقدرة المالية.

36- ظلت واحدة من نجاحات سيراليون هي مقدرتها على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتتعلق بالحكم المحلي، حرة وعادلة منذ نهاية النزاع، وأن ثقافة للتعددية الحزبية تتضح بصورة متزايدة في البلاد. وقد تمت في الانتخابات الأخيرة هزيمة الحزب الحاكم بدون أية مشاكل مثل أعمال العنف فيما بعد الانتخابات التي ظلت السمة المميزة لبعض الانتخابات في القارة في الأوقات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه بغية تحقيق خطوات محمودة في المستقبل، فإن اللجنة الوطنية للانتخابات تحتاج إلى التغلب على بعض عوائقها الرئيسية. ولا تمتلك اللجنة الوطنية للانتخابات في الوقت الحالي مكاتب ومرافق تخزين كافية على الأصعدة الوطنية والإقليمية، وهناك معدات مكتبية وأثاثات غير كافية للمكاتب الوطنية والإقليمية. وعليه، فإن اللجنة تعتمد بصورة كبيرة على المانحين في أعمالها، وفي الواقع فإن حوالي 85% من ميزانيتها يتم تمويله بواسطة المانحين.

37- في الختام، فإن مجموعات المجتمع المدني تلعب بالفعل دورا في تقييم عما إذا كانت الحكومات المتتالية تراعي الحكم الرشيد. وإن إحدى المجموعات الرائدة المنخرطة في هذه الممارسة هي "الحملة من أجل الحكم الرشيد"، المعروفة بدورها في تذكير الحكومات بشأن التزامها لكي تكون شفافة ومسؤولة، وتشجع المواطنين العاديين لكي يشركوا قادتهم في مسائل الحكم.

ج- **<u>ملاحظات ونتائج:</u>**

38- من المهم، على خلفية ما ورد أعلاه، التأكيد على أن في مختلف المجالات أو المسائل التي نوقشت أعلاه، فإن هناك تحديات ومسائل متعارضة يجب مواجهتها بغية تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وتشتمل هذه على

القدرات المؤسسية الضعيفة، والعوائق المالية، والبنية التحتية وقاعدة الموارد البشرية الضعيفة والحاجة إلى التدريب، ولكنها ليست مقصورة على ذلك.

39- يمكن التوصل إلى النتيجة أنه ينبغي على كل من الحكومة وشركائها الخارجيين بذل كل الجهود لضمان تعزيز مؤسسات الحكم بغية أن تعلب أدوارها المختصة بها على الأصعدة الوطنية والمحلية، وبصفة أكثر تحديدا وعلما بدورها الهام في تعزيز الشفافية والمسؤولية، فإن البرلمان، واللجنة المناهضة للفساد، واللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة حقوق الإنسان، جديرة كلها باهتمام خاص. وإن مشاركة كل قطاع من المجتمع في مسائل الحكم تعتبر أيضا هامة لضمان الالتزام بالمعتقدات الأساسية للحكم الديمقراطي بما في ذلك المسؤولية والشفافية وحكم القانون. كما أن الالتزام السياسي والشفافية والتدابير الملموسة تعتبر هامة في محاربة الفساد.

د- **<u>توصيات:</u>**

40- يتم، على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم التوصيات التالية لكي تتم دراستها بواسطة الاتحاد الأفريقي والأطراف الأخرى المهتمة بغية اتخاذ الإجراءات.

<u>على المدى القصير:</u>

- المساعدة في بناء وتعزيز مقدرة مؤسسات الحكم الوطني والمحلي بغية ضمان أنها تؤدي واجباتها بصورة فعالة.
- ينبغي على الاتحاد الأفريقي تعيين مستشار لصياغة تقرير البلاد حسبما تم الاتفاق بموجب الشروط المضمنة في الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، كما ينبغي عليه أيضا توفير الدعم الفني والمالي من أجل تبسيط القانون المحلي للبلاد، الذي يدافع عن تكافؤ الجنسين في المجالس المحلية.
- توفير المعدات والتدريب في تكنولوجيا المعلومات للعاملين في جميع المؤسسات أعلاه بغية التغلب على التحديات الحالية فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي وسيادة القانون.
- الدفاع عن المانحين من أجل إعادة بناء أو صقل البنية التحتية المدمرة التي تخص أجهزة الحكومة المحلية.

<u>على المدى المتوسط/الطويل:</u>

- الدفاع، على المدى الطويل، عن إقامة بنيات تحتية جديدة لمعالجة النقص في الأماكن المكتبية لمعظم مؤسسات الحكم.
- المساعدة في إنشاء مكتبة ومركز توثيق للبرلمان، ولجنة حقوق الإنسان لسيراليون، ولجنة مناهضة الفساد والأجهزة الأخرى.
- تشجيع الحكومة لمراجعة قانون الحكومة المحلية وإلغاء جميع القوانين التي لا تزال تناقض وتعقّد تنفيذ القانون الجديد لعام 2004. ويتوقع الفرد

أنه من خلال عملية المراجعة فإن أدوار ومسؤوليات الزعماء والمستشاريين سيتم إيضاحها.

ثالثا- **السلطة القضائية:**

أ- **نظرة عامة:**

41- تتكون السلطة القضائية في سيراليون – بقيادة رئيس القضاء- من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحكمة الكبرى، ومحكمة القضاة والمحاكم المحلية. وقد تم تعيين قضاة السلم لتيسير أعمال السلطة القضائية.

42- حققت الحكومات المتتالية، منذ نهاية النزاع قبل حوالي عقد مضى، تقدما محمودا في تحسين إمكانيات الوصول إلى العدالة المتاحة والمنصفة للمواطنين، وبصفة خاصة للمجموعات الفقيرة والمستضعفة والمهمشة. وقد قامت السلطة القضائية، من خلال الدعم بموجب "صندوق بناء السلم" بتسوية 686 من القضايا المتراكمة في سبتمبر 2008، وهي تستعيد حكم القانون وتخلي السجون من الاكتظاظ. ومع ذلك فقد كان هناك في 30 نوفمبر 2008 عدد 1140 نزيلا في السجن المركزي في طريق باديمبا في مقابل سعته الأصلية التي تبلغ 324 نزيلا.

43- وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تيسير تنفيذ العدالة في جميع أنحاء البلاد، فقد تمت صياغة إستراتيجية لإصلاح قطاع العدالة يقودها مكتب تنسيق قطاع العدالة الذي يقع داخل وزارة العدل.

44- إن من أحد الاختبارات الدقيقة لمجتمع ديمقراطي هو استقلال السلطة القضائية، ويتضح من نتائجنا أن السلطة القضائية في سيراليون مستقلة نسبيا، ويظهر هذا في ضمان سيطرة أعضاء السلطة القضائية، وعلى وجه الخصوص القضاة. ويتم تعيين القضاة بالنصح والموافقة من البرلمان، ولا يتم نقلهم بسهولة من مناصبهم بناء على رغبة الرئيس. وإن ولايتهم منصوص عليها في دستور البلاد وهم يعملون حتى 65 عاما من العمر قبل التقاعد. وينطبق هذا على المحاكم العليا والكبرى ومحكمة الاستئناف. ويعمل الحكام حتى 60 عاما من العمر ولكنهم يختلفون عن القضاة الذين يوافق عليهم البرلمان، فهم يتم تعيينهم بواسطة رئيس القضاء وليس رئيس الجمهورية.

45- ومع ذلك، فإن من إحدى الصعاب بالنسبة للسلطة القضائية هي أنها تخضع إلى اعتماد ربع سنوي في الميزانية من وزارة المالية بغية أن تعمل، وأن السلطة القضائية ليست "مسوؤلة ذاتيا" وأن لهذا آثاره على استقلالها.

46- إن السلطة القضائية، مثلها مثل المؤسسات الأخرى، محاطة بمشاكل وتحديات ضخمة، وتتراوح هذه من الموارد البشرية غير الكافية إلى البنية التحتية الضعيفة وفرص التدريب غير الملائمة والمقدرة الهزيلة والقاعدة المالية الضعيفة.

ب-**نتائج رئيسية:**

47- تشكل القوى البشرية المدربة بصورة غير ملائمة تحديا رئيسيا للسلطة القضائية في سيراليون، فعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أنه ينبغي أن يكون لكل مقاطعة قاض مقيم، فإن الوضع الآن هو أن هناك قاضيا لكل إقليم. وعليه، يكون في بعض الحالات قاض مقيم واحد يغطي أكثر من أربع إلى خمس مقاطعات، وأن لهذا آثاره على الطريقة التي يكون بها للمواطنين إمكانيات الوصول إلى قطاع العدالة.

48- هناك في الوقت الحالي 18 حاكما و21 قاضيا في جميع أنحاء البلاد، وأن اثنين من القضاة هما من قامبيا. وفيما يتعلق بالتوزيع بين الجنسين، فإن هناك 7 قضاة من الإناث من بين القضاة ال 21 في البلاد، وأن رئيس القضاء الحالي للمحكمة العليا هي امرأة، وهناك اثنان فقط من الحكام هن من النساء. وقد كان هناك في سيراليون ما قبل الحرب 26 نائبا عاما ولكن هناك اليوم 8 فقط منهم ومستشار واحد.

49- لدى اثنين فقط من المحامين خبرة فنية في صياغة التشريعات وكليهما من الأجانب، ولدى البلاد خبير شرعي متدرب واحد فقط. وفي محاولة لمعالجة هذا العجز في الموارد البشرية المتدربة، فقد تم وفقا لصندوق بناء السلم تدريب حوالي 15 من التنفيذيين القانونيين بصورة ناجحة.

50- تعتبر البنية التحتية الهزيلة وغير الملائمة مشكلة رئيسية بالنسبة للسلطة القضائية، فإن هناك، على سبيل المثال، محاكم غير ملائمة، وإمدادات كهربائية غير منتظمة وعدم أمن في المحاكم بسبب عدم توفر معدات الرقابة والمكان لحفظ المعروضات سليمة وآمنة. وبالإضافة إلى ذلك، ليست هناك مرافق للقيام بفحص حالات الإغتصاب، ويتم الاحتفاظ بالسجلات يدويا.

51- استجابة لما ورد أعلاه، فإن برنامج تطوير قطاع العدالة، الذي تدعمه DFID قد تولى القيام بعدد من المشروعات تهدف إلى معالجة هذه المشاكل بما في ذلك تشييد محاكم جديدة وصقل الأخرى منها في البلاد.

52- توجد في سيراليون إدارة للقانون في "كلية فوراه بي"، وكلية للقانون تقوم بتدريب المحامين في البلاد، وإن كلا منهما غير مؤهلة فيما يتعلق بالقوة البشرية والبنية التحتية. فعلى سبيل المثال، فإن كلية القانون التي تدرب المحامين قبل أن يتمكنوا من الممارسة، ليست لديها محاضرين كافيين، وليست هناك موارد أساسية مثل خدمات الانترنت.

53- تم بذل الجهود لضمان أن يكتسب المواطنون في القطاع تدريبا متخصصا قصير المدى، فقد تلقت الشرطة، على سبيل المثال، تدريبا قصير المدى في الحالات الجنسية، وخضع معظم الحكام لتدريب في معرفة الكومبيوتر، وتم تزويد القضاة بأجهزة كومبيوتر من طراز Laptop، وتم ربط أولئك الذين في فريتاون بالانترنت لتمكينهم من الاتصال وإجراء أبحاث قانونية، وتم تزويد أولئك الذين في المقاطعات بأجهزة "مودم" منتقلة للانترنت.

54- وبالإضافة إلى ذلك، تقلى حوالي 7 أشخاص تدريبا متخصصا في مجالات العمل التالية: دراسة الحالات، الإدارة القضائية، إدارة المشروعات، إدارة

السجلات التي تقوم على أساس الأوراق والسجلات الالكترونية، ومنع عمليات الاحتيال ومحاكمتها.

55- كان القضاة يتلقون في السابق حوافز قليلة فيما يتعلق بصفقات المرتبات وقد شجع هذا الفساد والممارسات الأخرى، ولكن فقد تدخل في الوقت الحالي "برنامج تطوير قطاع العدالة" و"صندوق بناء السلم" بصورة مؤقتة لزيادة أجور القضاة والحكام.

ج- **ملاحظات ونتائج:**

56- تكتنف السلطة القضائية في سيراليون تحديات خطيرة لا تزال تعوق إمكانيات الوصول السريعة إلى العدالة، ولكن تم تحقيق بعض التقدم الذي يجب الاعتماد عليه. وتشتمل بعض المجالات الرئيسية على تدريب المحامين الجدد والممارسين القانونيين الموجودين حاليا في النظام القضائي. وتعاني السلطة القضائية، مثلها مثل المؤسسات الأخرى في البلاد، من المقدرة المؤسسية الضعيفة، والبنية التحتية الهزيلة، والافتقار إلى الأجور الكافية للعاملين معها. وعلى الرغم من أن الافتقار إلى المحامين المتدربين يمكن معالجته من خلال برنامج المهجر، فإن الحكومة ستحتاج إلى إعادة التفكير في سياستها حول المعايير الخاصة بأولئك المتدربين في الخارج لكي يمارسوا القانون في البلاد. وإن المطلوب حاليا من أولئك المتدربين في الخارج أن يتدربوا من جديد لمدة عام واحد في كلية القانون قبل أن يتمكنوا من الممارسة في البلاد ولكن يمكن خفض هذا إلى ثلاثة أشهر. وليست هناك محاكم خاصة تعنى بالنزاعات حول الأراضي والنزاعات التجارية.

57- في الختام، فإن السلطة القضائية تحتل مكانا رئيسيا في العمليات الشاملة لإعادة البناء وبناء السلم فيما بعد الحرب، ولديها تأثير على شرعية الدولة وآثار على إقامة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد. وبغية لعب هذا الدور بصورة فعالة، فإن السلطة القضائية في سيراليون تتطلب الدعم. ويمكن للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء التدخل إستراتيجيا على أساس التوصيات المقترحة أدناه، ويعتبر تدخل الاتحاد الأفريقي حاسما نظرا لأن هناك قلقا متزايدا إزاء الاستمرارية بعد أن يتوقف دعم المانحين عن الاستمرار.

د- **توصيات:**

58- يتم على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم التوصيات التالية لكي يقوم الاتحاد الأفريقي والأطراف الأخرى المهتمة بدراستها بغية اتخاذ الإجراءات.

على المدى القصير:

- الدعم لإنشاء محكمة تجارية علاوة على محكمة تعنى بصورة محددة بقضايا الأراضي.

- الدعم لتدريب القضاة والحكام وموظفي القانون العرفي ودعم التدريب على صياغة التشريعات، إما في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو في أماكن أخرى.
- الدعم لتدريب ضباط الأمن لمعالجة الاتجار في المخدرات والعنف القائم على أساس الجنسين، وذلك بصورة سليمة.
- توفير الدعم اللوجيستي للمحاكم بما في ذلك أجهزة الكومبيوتر والعربات والأشياء الأساسية الأخرى للقضاة والحكام والمحاكم المتجولة في المقاطعات.
- الدعم لكلية القانون بغية ما يلي: أ) تحسين مكتبتها بمرافق تكنولوجيا المعلومات، ب) التوسع في تدريبها إلى الحكام التقليديين في مناطق القانون العرفي، وتوفير التعليم القانوني المستمر للقضاة والحكام.

على المدى المتوسط:

- تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتوفير المنح الدراسية للطلاب السيراليونيين في الدراسات القانونية.
- تشجيع الحكومة لتحسين الظروف في السجون.

على المدى الطويل:

- الدفاع عن تحسين البنية التحتية بما في ذلك تجديد المحاكم الحالية وبناء محاكم جديدة في جميع أنحاء البلاد بغية تيسير إمكانيات الوصول السريعة إلى العدالة بواسطة الجميع.

ثالثا- **التنمية الاجتماعية الاقتصادية:**

نظرة عامة:

59- إن سيراليون موهوبة بموارد زراعية ومعدنية وسمكية هائلة، وتعتبر البلاد منتجا رئيسيا للماس والبوكسيت وتمتلك واحدا من أكبر مستودعات "الروتيل" في العالم. وإن فريتاون، العاصمة، هي المضيف لكلية فوراه بي، وهي مؤسسة تعليمية وخاصة بالأبحاث مشهورة في السابق في غرب أفريقيا.

60- يعتبر القطاع الزراعي رئيسيا بالنسبة للاقتصاد حيث أن ثلثي مواطني سيراليون يكسبون عيشهم من هذا القطاع، الذي يعزى إليه تقريبا نصف إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ويقام الإنتاج غالبا على نظام الملكية التقليدي وأن معظم المزارعين هم من صغار الملاك المنخرطين في زراعة الإعاشة. وعلى الرغم من الجهود الجارية فإن صيد الأسماك غير القانوني يعتبر أمرا متطورا ككارثة للقطاع الفرعي لمصائد الأسماك وذلك بصفة رئيسية نظرا للانهيار في نظام الرقابة الساحلية الناتج عن الحرب.

61- يتمركز قطاع التصنيع حول تجهيز المواد الخام والتصنيع الخفيف للسوق المحلي. ويشكل الطلب المنخفض والنقص في التيار الكهربائي، العوائق الرئيسية أمام التوسع في القطاع.

62- إن قطاع التعدين هو القطاع الرئيسي الثاني لسيراليون، بعد الزراعة، فيما يتعلق بالتوظيف وتحقيق الدخل. وبوصفه مصدر هام للعائدات العامة في أشكال ضرائب على شركات التعدين، ورسوم تصدير، وضرائب ورسوم ترخيص، فإن الصادرات من المعدنيات تسهم بحوالي 80% من إجمالي قيمة الصادرات المحلية مع إسهام الماس وحده بما يزيد عن 60%.

63- على الرغم من موهبتها الواسعة من الموارد فقد ظلت سيراليون مصنفة بصورة ثابتة من بين أفقر الدول في العالم، وأن من بين المتقلبات التفسيرية فهناك الحرب الأهلية المطوّلة وضريبتها على البلاد. وبالإضافة إلى المعاناة البشرية فقد استنزفت الحرب موارد البلاد ودمرت البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وعمقت البطالة والفقر، ولكن فإن ما يسر الآن هو أن نشير إلى أن السلام الهش قد عاد مما يهيئ بيئة ملائمة للبلاد لكي تنخرط في إعادة البناء والتنمية فيما بعد النزاع.

64- لقد شرعت سيراليون في هذا السياق وقامت بتنفيذ إستراتيجية مؤقتة لتخفيف حدة الفقر في عام 2001 بغية معالجة التحديات المتعلقة بالتحول من الحرب إلى السلم، وقد أعقبت هذه الإستراتيجية الأولى لتخفيف حدة الفقر عن الفترة 2005 -2007 والإستراتيجية الثانية التي تغطي الأعوام 2008 -2012، التي تؤكد على إعادة البناء والتنمية فيما بعد النزاع.

65- نتيجة لهذه الجهود ظل أداء سيراليون الاقتصادي فيما بعد الحرب ثابتاً بمتوسط معدل نمو قدره 7,5% في العام عبر السنوات الخمس الأخرى. ويتعذز هذا النمو بصفة رئيسية عن طريق التحويلات والاستثمارات من المهجر، والاستثمارات في التعدين والمساعدة الخارجية وعلى كل، فبعد نهوض قوى للغاية فيما بعد الحرب، فقد استقر معدل النمو في حوالي 7,5% منذ عام 2003 ومن المخطط أن يستمر في مسار هبوط من 07% في عام 2007 إلى 6,3% في عام 2008 و 65% في عام 2009. ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للحكومة الآن في الحفاظ على نمو ثابت ودعمه.

66- إن تقييما لمختلف مجالات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في سيراليون وعلى وجه التحديد الزراعة، قطاع الصحة قطاع التعليم وتوظيف الشباب، يوفر التفاصيل المتعلقة بالمساعدة التي يمكن ان يقدمها الاتحاد الأفريقي دعماً لجهود البلاد المستمرة من أجل إعادة البناء والتنمية فيما بعد النزاع.

أ) **الزراعة والثروة الحيوانية**:

أ_ **نظرة عامة** :

67- يعود الإنتاج الزراعي للبلاد إلى مستويات ما قبل الحرب في أعقاب هبوط في التسعينات، فقد بلغ إنتاج الأرز، على سبيل المثال، أكثر من ثلاثة أضعاف

في عام 2007 ووصل إلى 640,000 طن متري مرتفعاً من 198000 طن متري فقط في عام 2000 وذلك نتيجة لتوسع في الأراضي المزروعة. وينطبق نفس الاتجاه على محاصيل رئيسية أخرى بما في ذلك الكسافا والبطاطس الحلوة والفول السوداني.

68- على الرغم من أن الإنتاج الشامل للثورة الحيوانية هو 7% دون مستوى ما قبل الحرب، فقد ازداد إنتاج الماشية، الماعز والخراف بنسبة 28%، 20% و 22% على التوالي نتيجة لجهود الحكومة في القطاع الفرعي.

69- ازداد اعتماد الميزانية للزراعة من 1,6% في عام 2008 إلى 77% في عام 2009. وقد استخدمت وزارة الزراعة الشركاء الإنمائيين بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الإسلامي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية حشد الموارد للقطاع.

ب) **<u>النتائج الرئيسية:</u>**

70- وعلى وجه العموم، فإن الاستثمار الرأسمالي المنخفض والمقدرة الضعيفة للأبحاث، وخدمات الإرشاد الزراعي غير الفعالة، والبنية التحتية الريفية والتسويقية الضعيفة، والاهتمام غير الكافي الممنوح لإنتاج الثروة الحيوانية، وإمكانيات الوصول غير الملائمة إلى الائتمان والمدخلات، وإمكانيات الوصول المحدودة إلى السواق الدولية قد تحددت كعوائق رئيسية أمام تنمية قطاع الزراعة.

71- يعاني الإنتاج الحيواني من الاهتمام المنخفض من الحكومة والمانحين وقد تم بذل الجهود لإعادة تأهيل بعض مرافق الصحة الحيوانية التي دمرت خلال الحرب بما في ذلك تجديد المعمل البيطري المركزي. ولكن هناك حاجة لعمل الكثير لجعله عملياً بصورة تامة، وعليه، باستثناء مشروع واحد للدواجن، فليس هناك حالياً أي برنامج بشأن تنمية الثروة الحيوانية في البلاد.

72- هناك عجز حاد في البيطريين في البلاد كما يتضح ذلك من أن من بين ألـ 112 من العاملين الفنيين الذين يعملون في البلاد، فإن 6 منهم فقط متدربون في هذا المجال، وأن نظام التقارير بشأن أمراض الحيوان وبنك اللقاح للمداخلات الطارئة في حالة تفشي أي مرض، ليست ملائمة.

73- يبقي النظام الوطني لخدمات الإرشاد الزراعي غير ملائم نتيجة للمقدرة البشرية واللوجستية المحدودة، والروابط الضعيفة للأبحاث، الإرشاد، المزارعين، وإمكانيات الوصول والوفرة المحدودة للبذور والأسمدة والآلات والمدخلات الأخرى.

ج) **<u>ملاحظات ونتائج:</u>**

74- يواجه قطاع الزراعة من الاقتصاد عجزاً في الموارد البشرية والمالية، فهو يتطلب بناء القدرات والبنية التحتية بغية تلبية الاحتياجات الزراعية لسيراليون فيما بعد النزاع. وأن هناك إمكانية لكي تعمل البلاد على تحسين إنتاجها

الزراعي بغية ان تكون قابلة للاستمرار وتلبي احتياجات الأمن الغذائي للمواطنين، ولكن هذا سيتطلب دعماً خارجياً في شكل تمويل، وخبرة فنية ـ وتنمية للبنية التحتية، وتوفير البذور والأسمدة والمتطلبات الأساسية الأخرى من أجل الإنتاج الزراعي الفعال.

د) **توصيات:**

75- يتم، على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم الوصيات التالية لدراستها بواسطة الاتحاد الأفريقي والأطراف المهتمة الأخرى لاتخاذ الإجراءات:

على المدى القصير:

- توفير مخزون من اللقاح لأمراض الحيوان العامة.
- توفير العقاقير البيطرية الأساسية.
- الدعم لإقامة نظام للتقارير بشأن الأمراض
- الدعم لجهود بناء القدرات والتزويد بالعاملين لوزارة الزراعة عن طريق برنامج المتطوعين للاتحاد الأفريقي.
- يمكن للاتحاد الأفريقي ودول الأعضاء توفير الدعم اللوجيستى مثل الدراجات البخارية لخمس مقاطعات زراعية وعربة للتنسيق الوطني.
- تكملة جهود الحكومة في إمدادات البذور عن طريق توفير بذور الأرز للمزارعين.
- التأييد مع التحالف من اجل ثورة خضراء في أفريقيا لإشراك البلاد في برامجها الخاصة بالأسمدة وأوجه الدعم الذكي.

على المدى المتوسط:

- دعم البلاد في تعبئة الأموال للبرامج الرامية إلى تحسين ودعم إنتاجية الثروة الحيوانية.
- وضع نظام لمعلومات أسواق الثروة الحيوانية لربط ملاك أو منتجي الثروة الحيوانية بالأسواق الإقليمية. ويمكن أن يتم القيام بهذا بواسطة "الإيكواس" كجزء من برنامجها للتكامل الإقليمي.
- رعاية التدريب الذي يقوم على أساس الدرجات في الطب البيطري وإنتاج الثروة الحيوانية في غانا ونيجيريا أو غينيا عن طريق مشروعات خاصة للمنح الدراسية.
- يمكن للاتحاد الأفريقي الدفاع من أجل المزيد من الاستثمار بواسطة المجتمع المانح في إنتاج الثروة الحيوانية.
- تيسير الزيارات التبادلية إلى الدول المجاورة وبلدان ما بعد النزاع (رواندا، بوروندي، أو أوغندا) لاقتسام الخبرات والدروس المستخلصة.

على المدى الطويل:

- تأييد إنشاء بنك زراعي في البلاد لتيسير إمكانيات الوصول السهلة إلى التمويل من جانب المزارعين.

ب) **قطاع الصحة:**

أ) **نظرة عامة:**

76- إن نظام الصحة، مثله مثل القطاعات الأخرى، قد انهار بالفعل خلال الحرب ولكنه بدأ ينتعش وعلى الرغم من هذا، فإن المؤشرات الصحية هي من بين الأسوأ في العالم. ومع معدل وفيات لدى الأمهات قدره 1,300 بواقع 100,000 ومعدل وفيات لما دون سن 5 قدره 262 بواقع 1000 من المواليد لأحياء، ومعدل وفيات لدى الرضع قدره 159 بواقع 1000 من المواليد الأحياء، فإن الوضع مثير للقلق. وتشتمل أسباب الوفيات لمن هم دون سن 5 على سوء التغذية 33%، وداء الرئة (26%) والإسهال (20%) والملاريا (12%) والوفيات لدى المواليد الجدد نتيجة الإصابات والإهمال. ومن المدهش، أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في البلاد منخفض (1,5%) ولا يلعب دوراً بارزاً في الوفيات لمن هم دون سن 5 (1%).

77- هناك عوائق في كل من المقدرة المؤسسية والبشرية في النظام، فهناك على سبيل المثال، 78 موظف طبي (أطباء عموميون)، 5 جراحون، 8 أطباء مولدين ونساء، 30 من القابلات، و300 من الممرضات لكي يخدموا إجمالي سكان يبلغ حوالي 6 مليون شخص ويميل توزيع هؤلاء العاملين إلى صالح فريتاون حيث أن الثلثين منهم من المقيمين. ويتطلب العديد منهم إعادة التدريب والمزيد من الخضوع إلى تحسين المهارات والأداء الأفضل. وعلى الرغم من أن الشركاء الإنمائيين نشطون على الطبيعة في بناء القدرات، فإن جهودهم في حاجة إلى الحفز والدعم.

ب) **النتائج الرئيسية:**

78- إن العديد من المرافق في البلاد مزودة بطريقة غير ملائمة مع افتقار البعض منها إلى الحد الأدنى من المعدات والمواد الأساسية لتنفيذ الرعاية الصحية الفعالة. ويظهر هذا في عدم توفر آلات الفرز عن طريق الانتشار الغشائي في قطاع الصحة العام بأكمله. ولدى البلاد واحدة أو اثنين من الآن التشغيلية مملوكة بصفة خاصة وعليه فهي فوق متناول مواطني سيراليون العامين.

79- إن القدرات البشرية والمؤسسية ليست كافية لتنفيذ الخدمات الفعالة ذات الكفاءة، وتوجد الثغرة في المهارات في كل من المجالات التحليلية ومجالات

دعم الخدمات للقطاع الصحي العام نظراً لأن العديد من المهنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً قد فروا نتيجة للحرب أو من أجل ظروف توظيف أفضل، أن إعادتهم ثانية، والإبقاء على القليل الذي بقى منهم وتعيين الجديد منهم يشكل تحدياً كبيراً للحكومة.

80- بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الميزانية الحكومية لقطاع الصحة ليس كافياً وأن الحكومة لا تنسق ولا توائم مداخلات المانحين في البلاد بصورة فعالة.

ج) **ملاحظات ونتائج:**

81- في الختام، وبغية تحسين قطاع الصحة وجعله مقتدراً وفعالاً وفي متناول المواطنين العاديين في سيراليون، فإن هناك حاجة إلى تعزيز قاعدته المالية والمتعلقة بالقوى البشرية والبنية التحتية، ويتطلب قطاع الصحة اهتماماً جاداً وعليه ينبغي دعمه بواسطة الاتحاد الأفريقي في المجالات المحددة أعلاه.

د) **توصيات:**

82- يتم على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم التوصيات التالية لدراستها بواسطة الاتحاد الأفريقي والأطراف المهتمة الأخرى لاتخاذ الإجراءات.

على المدى القصير:

- دعم عملية تعزيز نظام الإدارة المالية: يمكن للاتحاد الأفريقي المساعدة عن طريق تأييد عملية تعيين خبير دولي لـ2-3 سنة، لا يساعد فقط في إدارة الأموال المتجمعة والموارد الأخرى، بل يتقدم أيضاً بالنصح إلى المواطنين الذين سيتولون المسؤولية فيما بعد.
- تأييد إعادة بناء وترفيع المرافق علاوة على توفير إمداد المياه لهذه المرافق.

على المدى المتوسط/الطويل:

- تأييد عملية تشييد مراكز للعاملين وبصفة خاصة في المناطق الريفية لتشجيع العاملين الصحيين على قبول وظائف في المناطق النائية عن المدن.
- تأييد عملية إقامة معمل مرجعي موحد، حديث ومزود بصورة جيدة للتشخيص الطبي.
- تأييد عملية إنشاء مركز للفرز عن طريق الانتشار الغشائي في فريتاون للعناية بالمرضى الذين يتطلبون مثل هذه الخدمات ولكنهم لا يتمكنون من توفير تكاليف المركز الخاص.
- دعم عملية توفير الاحتياجات الطبية الأساسية للنساء والأمهات الحمل (الناموسيات المعالجة عن طريق المبيدات، والأدوية ، الخ)

ج) **قطاع التعليم:**

أ **نظرة عامة:**

83- في حين أن هذا القطاع قد تأثر أيضاً جراء عقد الحرب، إلا أنه قد تم تنشطيه من خلال مداخلات الحكومة وبمساعدة المانحين والشركاء الإنمائيين الآخرين، وأن عدداً هائلاً من المدارس التي تم تخريبها أو تدميرها (290 مدرسة أولية) قد أعيد تأهيلها وتم بناء الجديد منها لتلبية الطلب المتزايد من البنية التحتية في القطاع. كما أن التسجيل في المدارس الأولية قد ازداد بحوالي 165% في الفترة 04/2003 و 07/2006 من الدورات الأكاديمية، نتيجة لتعبئة الجهود بصورة مكثفة وخفض تكاليف التعليم الأولى عن طريق التنازل عن رسوم التعليم والامتحانات وبرامج تغذية المدارس التي شرعت فيها الحكومة.

84- شرعت الحكومة في عام 2007 في خطة قطاع التعليم التي تركز على التعليم الأساسي جيد النوعية وتفصل خريطة الطريق لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من أنها شاملة وجيدة الصياغة، فإن التنفيذ يبقى تحدياً رئيسياً للحكومة.

ب) **النتائج الرئيسية:**

85- بما أن هذا هو الحال في القطاعات الأخرى، فإن هناك عجزاً في البنية التحتية للنظام التعليمي. وهناك مباني غير كافية من الفصول الدراسية أرغمت العديد من المدارس على إدارة نظام التناوب الذي تعمل بموجبه المدارس الأولية والصغرى ما بين الساعة 7,40 و 1,2 للسماح للثانويات الصغرى لكي تستأنف في الساعة 12:30 بعد الظهر. وهذا يسمح بأربع ساعات فقط أو أقل من الوقت الدراسي في اليوم وهو غير كافي على الإطلاق. وتتعقد هذه المشكلة جراء ندرة المعلمين المؤهلين والمواد ومعينات التدريس. وقد نتج عن هذا أداء هزيل من جانب الطلبة وليس لدى أي من المدارس التي تمت زيارتها مرافق ملائمة للاستجمام.

86- من المقدر أن 30% من الأطفال الذين في سن الدخول إلى المدارس الأولية هم خارج الدراسة، وان من بعض العوامل المسؤولة عن هذا، هناك التكاليف المالية الخفية وغير المباشرة على الرغم من سياسة التعليم الأولى المجاني، كما أن العوائق الثقافية توضح أيضاً لماذا مثل هذا العدد الهائل من التلاميذ خارج المدارس، وهذا صحيح على وجه الخصوص بالنسبة للفتاة الطفلة. ويمكن أن توضح كل هذه العوامل بصفة جزئية لماذا أن معدل إكمال المدارس الأولية دون 60% وما لم يتم عكس هذا الاتجاه في المستقبل القريب، فمن الممكن أن يكون لديه أثر مناوئ على تنمية القوى البشرية في البلاد في الأعوام القادمة.

87- إن المعدل الحالي للمعلمين/الطلبة البالغ قدره 1:52,6 في المرحلة الأولية غير مقبول، وأن الاهتمام الذي يولى إلى اعتبارات شؤون الجنسين في نظام

التعليم ليس كافياً. فعلي سبيل المثال ليست هناك مراحيض منفصلة للفتيان والفتيات وان حوالي 32% فقط من المعلمين في التعليم الأولى هم من الإناث.

ملاحظات ونتائج:

88- بما أن هذا هو الحال في قطاع الصحة، فإن النظام التعليمي يتطلب دعماً بغية عكس الاتجاهات المتعلقة بالإكمال المنخفض للدراسة. ومعالجة التحديات الخاصة باكتظاظ وعدم كفاية الفصول الدراسية، والمعلمين، وتلبية المعايير الصحية الأساسية. وسوف يصبح من الصعب، بدون معالجة هذه التحديات، تحسين المعدل الحالي لمحو الأمية البالغ 39%.

توصيات:

89- يتم، على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم التوصيات التالية لدراستها بواسطة الاتحاد الأفريقي والأطراف المهتمة الأخرى بغية اتخاذ الإجراءات.

على المدى القصير:

- الدعم لعملية تعيين مستشار واحد على الأقل يتم توظيفه داخل وزارة التعليم على أساس مدى قصير ومتوسط توفير المساعدة الفنية وعلى وجه الخصوص في مجال مقارنة البيانات (هل نعنى جمع البيانات أو مقارنة البيانات؟) وتحليلها وتقديم تقارير بشأنها، ومعلومات ارتجاعية.
- الدعم لعلمية مراجعة المناهج التعليمية وإدماج ثقافة السلم فيها على جميع المراحل. ويمكن للاتحاد الأفريقي التفاوض مع اليونسكو لتوفير الدعم في هذا المجال نظراً لأنها تقوم حالياً بمهمة مماثلة للبنك الأفريقي للتنمية.
- الدعم لعملية تزويد الوزارة بأعمال الكومبيوتر.
- الدعم للجهود المستمرة حالياً الرامية إلى تنظيم شؤون الجنسين في القطاع.

على المدى المتوسط/الطويل:

- يمكن للاتحاد الأفريقي ودولة الأعضاء المساعدة بإعادة تأهيل وإعادة بناء الفصول الدراسية.
- دعم عملية تشييد مراكز للمعلمين وبصفة خاصة في المناطق الريفية لتشجيع المعلمين على قبول مناصب في المدارس الريفية

توظيف الشباب

نظرة عامة:

90- توصى البيانات المتوفرة أن الشباب يشكل 33,46% من سكان سيراليون: 40% منهم غير متعلمين، و 70% منهم من العاطلين، وأن أكثر من 70%

يعيشون تحت دولار أمريكي واحد في اليوم، في حين أن عدد كبير منهم من المقاتلين السابقين. ومن المقدر، من الناحية الأخرى، أن ما يزيد عن 50% من الشباب في الحضر، من مقابل 70% من نظرائهم في الريف، منخرطون في أعمال بدون أجر. ولقد هاجر الشباب بصورة جماعية من المناطق الريفية على المدن نتيجة للحرب، ويتعين بعد، عكس هذا الاتجاه. وتشتمل الأضرار الملازمة لبطالة الشباب على إدمان المخدرات وعدم الأمن والدعارة.

91- تعتبر الحكومة- إزاء هذه الخلفية-بطالة الشباب كواحدة من المخاطر الثلاث التي تواجه الدولة، والأخريات هم الفساد والاتجار في المخدرات. وعليه، فإن الحكومة ملتزمة بتوفير الفرص للشباب بغية دمجه في المجتمع وتزويده بالمهارات ذات الصلة التي سوف تيسر إمكانيات وصوله إلى القطاع الحديث للاقتصاد.

92- من الواضح حالياً في ورقة إستراتيجية تخفيف حدة الفقر أن الحكومة ستعزز توظيف الشباب من خلال الوسائل التالية:

(أ) دعم الشباب في الزراعة عن طريق مشروع الشباب للحقول الزراعية (ب) دعم الشباب من خلال المشروعات القابلة للحياة، (ج) إقامة مشروعات للأعمال العامة كثيفة العمالة (د) مشروع إدارة النفايا والتخلص منها ، (هـ) مشروع توظيف العمالة المتاحة في أي وقت (و) ومراكز توظيف (مراكز خدمات التوظيف). وتتمثل المبادرة الإستراتيجية الرئيسية الأخرى في "إنشاء صندوق للمشروعات الوطنية وتنمية وتدريب المهارات".

ب) **<u>النتائج الرئيسية:</u>**

93- إن أغلبية برامج تعزيز توظيف وتمكين الشباب القائمة حالياً في البلاد تدار بصورة متوازية وهي ليست جيدة التنسيق وتشتمل مشروعات توظيف الشباب في البلاد على مشروع توظيف الشباب، وبرنامج تنمية مشروعات الشباب، وبرنامج توظيف الشباب الذي تديره أمانة اتحاد نهير مانو، وصندوق سلة الشباب الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتم إدارة برامج الأشغال العامة بواسطة اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي، التي تستهدف عدداً محدوداً من المستفيدين، وينطبق نفس الشيء على الغذاء من أجل برنامج العمل. وتعتبر كل هذه مشروعات ذات أثر سريع ليست مستدامة. وتجري الآن الجهود لإنشاء مجلس وطني للشباب لتنسيق كافة المبادرات الشبابية.

94- إن برامج التدريب التي تدار وفقاً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كان لها أثر محدود نظراً لفترتها الزمنية القصيرة وأن هذه البرامج لم تطور بصورة ملائمة القدرات العقلية والمهارات التقاولية لدى الشباب، وقد جعل هذا الوضع من الصعب بالنسبة للمستفيدين لاندماج في سوق العمل.

95- لقد تضررت البنية التحتية لوزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم والشباب والرياضة بصورة بالغة أثناء الحرب وعلماً بالدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه هاتان الإدارتان الحكوميتان في معالجة توظيف الشاب في البلاد والحاجة إلى إيلاء اعتبار تام لمتطلباتهما البشرية والمالية، فيمكن بلكاد المزيد من التأكيد عليه.

ج) **ملاحظات ونتائج:**

96- إزاء خلفية ما ورد أعلاه، فإن من الواضح أن الشباب يشكل جزءاً كبيراً من السكان ولكن نظراً لسنين الحرب المطولة فإنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى التدريب وأن هذا يجعل من الصعب بالنسبة لهم الوصول إلى سوق التوظيف. وليس هناك تنسيق فيما بين مختلف مشروعات الشباب والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالشباب، علاوة على أنه ليست لديهم مقدرة وبنية تحتية ملائمة للتغلب على التحديات المتعلقة بالبطالة المرتفعة فيما بين الشباب.

97- بغية معالجة البطالة فيما بين الشباب في بلدان ما بعد النزاع مثل سيراليون، فإن ذلك يتطلب منهاجاً متعدد القطاعات نظراً لأنه لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تعالج هذا التحدي ويعتبر دور الاتحاد الأفريقي حاسماً في هذا الصدد بوصفه واحداً من أصحاب المصلحة.

د) **توصيات:**

98- يتم، على ضوء ما ورد أعلاه، تقديم التوصيات التالية لدراستها بواسطة الاتحاد الأفريقي والأطراف المهتمة الأخرى لاتخاذ الإجراءات.

على المدى القصير:

- يمكن للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء النظر في إمكانية انتداب خبير لوزارات العمل، والشباب والرياضة لمساعدتهم في وضع سياسة للتوظيف.
- دعم عملية إقامة مشروع ائتمان جزئي للتوظيف الذاتي للشباب.
- دعم عملية إنشاء صندوق للمشروعات لوطنية والتدريب في مجال تنمية المهارات لتطوير مهارات التوظيف لدى الشباب.

على المدى المتوسط/ الطويل

- تزويد الشباب بالتدريب حسبما هو ملائم ومرتبط بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد (تعبير جديد). وسوف يعني هذا ضمنياً دعم التعليم الفني الذي سيمكن الشباب من الحصول على إمكانيات الوصول إلى سوق العمل الحديث، ويمكن أن يكون هذا في مجال الزراعة، التشييد والمجالات الأخرى ذات الصلة التي ستفيد الجهود الشاملة لإعادة البناء فيما بعد النزاع.

رابعا- **نتائج وتوصيات عامة:**

99- أن التحديات التي تواجه سيراليون ليست فريدة بالنسبة للبلاد، فإن معظم البلدان الخارجة من أوضاع نزاع تواجه تحديات مماثلة. وأن ما يمكن أن يكون فريداً هو عمق التحديات والمقدرة على معالجتها. وكما هو الحال في أماكن أخرى، يرجي حالياً بذل الجهود لمعاجلة هذه التحديات ولكن هناك حاجة إلى عمل المزيد بغية أن يبدأ المواطنون في تقدير هذا. وقد حددت البعثة، على وجه العموم، فئتين رئيستين من التحديات تحتاجان إلى المعالجة: العقبات المتعلقة بالموارد والمقدرة.

100- لقد تم تحديد عملية تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية الكافية على أنها عامل حاسم لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر بصورة مستدامة في سيراليون. وأن حكومة سيراليون ملتزمة، من جانبها، بالانخراط في إصلاحات جريئة تهدف إلى تحسين عملية تعبئة الموارد المحلية عن طريق الوفورات المتزايدة، والعائدات الضريبية العالية، وخفض عملية هروب رأس المال ، والمصروفات العامة، وإدارة الديون بصورة فعالة ومقتدرة، والرقابة المعزز على المشتريات وعلى الرغم من ذلك، فإن سيراليون بوصفها بلد خارج من حرب سيكون عليها الاعتماد إلى حد كبير على الدعم الخارجي في شكل تدفقات مستمرة من رأس المال، بما في ذلك التحويلات ومساعدة التنمية الرسمية، وتخفيف الديون وإمكانيات الوصول المحسنة إلى الأسواق، إن كان على البلاد ان تواكب توقعات إعادة البناء والتنمية فيما بعد النزاع.

101- تشكل العوائق المتعلقة بالمقدرة تحدياً رئيسياً آخر يقيد من جهود البلاد فيما بعد إعادة البناء والتنمية. وقد فقدت سيراليون مواهبها الأكثر قيمة إلى المنفي والحرمان خلال الحرب. وأن العودة الحالية لمن كانوا في المهجر وإسهامهم في إعادة البناء الاجتماعي- الاقتصادي هي أمر مشجع للغاية. ومن المقدر أن مواطني البلاد الذين يعيشون في أنحاء مختلفة من العالم يقومون بتحويل ما يربو على 500 مليون دولار سنوياً وإدراكاً لدور المهجر، يستضيف رئيس الجمهورية يوماً للمهجر تتم فيه دعوة مواطني البلاد الذين يقيمون في الخارج وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء قسم لشؤون المهجر في مكتب رئيس الجمهورية في عام 2007 لمعالجة هذا التحدي، وعليه، وبغية توفير حافز لأولئك ذوي التدريب العالي لكي يعود إلى الوطن، فقد أجاز البرلمان قانوناً يسمح بالجنسية المزدوجة.

102- على الرغم من ذلك، تستمر الدولة في الاعتماد على مداخلات هذا الاتجاه حيث أن الدولة تعيد البناء والاحتفاظ بقدراتها البشرية والمؤسسية الخاصة بها.

توصيات:

103- ينبغي على الاتحاد الأفريقي المساعدة في جهود تعبئة الموارد التي تبذلها حكومة سيراليون وذلك من خلال توفير الأموال الأساسية للبرامج الخاصة، فيمكن على سبيل المثال، خلال دورة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، أن ينعقد حدث تعهدي للدول الأعضاء لدعم هود سيراليون لإعادة البناء والتنمية فيما بعد النزاع، كما يمكن للمنظمة أن تقوم أيضا بالتأييد السياسي لتعبئة الموارد مع المانحين.

104- ينبغي على اتحاد الأفريقي توفير المساعدة الفنية في أشكال نشر الخبرة الفنية من الدول الأعضاء وتعبئة برنامج متطوعي الاتحاد الأفريقي بغية رفع جهود الحكومة في بناء القدرات.

105- ينبغي على الاتحاد الأفريقي إنشاء آليات ملائمة لضمان رصد وتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه بالتعاون مع حكومة سيراليون والإيكواس واتحاد نهر مانو. وينبغي، على ضوء هذا، تعزيز مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في ليبيريا لكي يلعب دوراً بارزاً في عملية التنفيذ.

خامسا- **مرفقات:**

المرفق 1:

لمحات قطرية ـ سيراليون:

خرجت سيراليون، وهي في غرب أفريقيا، من عقد من الحرب في عام 2002 بمساعدة بريطانيا، السلطة الاستعمارية السابقة، وبعثة كبيرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وقد قامت ما يزيد عن 17,000 من القوات الأجنبية بنزع سلاح عشرات الآلاف من المتمردين ومقاتلي المليشيات، وتواجه البلاد الآن التحدي المتمثل في إعادة البناء.

نظرة عامة:

- **نظرة عامة:**

كانت السمة الأخيرة للحرب، التي توفى فيها عشرات الآلاف هي الأعمال الوحشية التي ارتكبها المتمردون الذين كانت علاقتهم المميزة هي تقطيع أيدي أو أقدام ضحاياهم.

وقد تم تشكيل محكمة لجرائم الحرب تدعمها الأمم المتحدة لمحاكمة هؤلاء من الجانبين، الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن هذه الأعمال الغاشمة ولا تزال البلاد تعتبر دولة هشة وتواجه التحديات المتعلقة بالفقر والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية.

إن الـ 70,000 من المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وإعادة تأهيلهم بعد الحرب قد ابتلعوا المراتب الخاصة بالعديد من المواطنين الشباب الذين يسعون إلى التوظيف.

إن سيراليون غنية بالماس، وأن الاتجار في الجواهر بصورة غير مشروعة، ما يسمى بـ "ماسات الدم" لدورها في تمويل النزاعات، قد أطال أمد الحرب الأهلية وقد سعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صارمة على الاتجار في الماس عبر الحدود.

السياسة: تسترد سيراليون نشاطها من حرب أهلية دامت 10 أعوام وانتهت في عام 2002 وقد تمركزت الحرب حوالي صراع للسلطة وكان لها بعد إقليمي.

الاقتصاد: تجئ سيراليون في أسفل رابطة الأمم المتحدة للتنمية البشرية .

الحد الزمنى:

إن لدى سيراليون أهمية خاصة في تجارة الرقيق عبر الأطلنطي، فقد كانت نقطة المغادرة لآلاف الأسرى من غرب أفريقيا. وقد كانت العاصمة فريتاون، موطنا للعبيد السابقين الذين تمت إعادتهم، في عام 1787.

حقائق:

- **الاسم بالكامل**: جمهورية سيراليون
- **السكان**: 6 مليون (الأمم المتحدة 2008)
- **العاصمة**: فريتاون
- **المساحة:** 71,740 كيلو متر مربع (27,699 ميل مربع)
- **اللغات الرئيسية**: الإنجليزية، كريو (لغة كريولي المشتقة من الإنجليزية) وسلسلة من اللغات الأفريقية
- **الديانات الرئيسية**: الإسلام والمسيحية.
- **متوسط العمر المتوقع**: 41 عام (الرجال)، 44 عام (النساء) (الأمم المتحدة)
- **الوحدة النقدية**: الليون
- **الصادرات الرئيسية**: المارس، الروتايل، الكاكاو، البن، والأسماك
- **إجمالي الدخل القومي بواقع الفرد**: 260 دولار أمريكي (البنك الدولي، 2007)
- **مجال الإنترنت**: - si
- **شفرة الاتصال الدولي** +232

القادة:

الرئيس: إيرنست باي كوروما

أقسم إيرنيت باي كوروما اليمين كرئيس جديد لجمهورية سيراليون في 17 سبتمبر 2007، وقد كسب 54,6% من الأصوات في سباق انتخابي مع منافسة نائب رئيس الجمهورية سلمون بيريوا.

وقد وعد السيد/ كوروما بعدم التسامح كلية فيما يتعلق بالفساد في كلمته التدشينية، كما ذكر أيضاً بأنه سيحارب سوء الإدارة لموارد الدولة.

وذكر السيد/ كوروما وهو يخاطب آلاف المؤيدين المبتهجين "نحن نعلم مدى قمة توقعاتكم وأنكم قد عانيتم طويلاً للغاية من أجلها.

وقد "كسب مؤتمر جميع الشعب" التابع للسيد/ كوروما أيضاً أغلبية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أغسطس 2007 وقد ولد في شمال ماكيني في عام 1953 وهو سمسار تأمين قال أنه يريد أن يدير سيراليون مثل مؤسسة تجارية.

ويرجع الفضل لسلفه أحمد تيجان كاباه لجلبه المساعدة الخارجية لإنقاذ البلاد، وقد تنازل السيد/ كاباه في أغسطس 2007 بعد أن عمل ولايتين في المنصب.

وسائل الإعلام:

لدى حرية وسائل الإعلام في سيراليون حدودها، ويقول الراصدون لحقوق وسائل الإعلام أن الفساد عالي المستوى موضوع محظور، مع استخدام المسؤولين قوانين الطعن لاستهداف الصحفيين المنحرفين.

وتشتمل التحديات التي تواجه المذيعين على الإمدادات التي لا يعتمد عليها من التيار الكهربائي والتمويل غير الملائم وعائدات الإعلان المنخفضة.

وهناك العشرات من المحطات الإذاعية ومعظمها مملوك للقطاع الخاص، وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتشغيل أجهزة إذاعية ، وهي تنقل معلومات عن حقوق الإنسان وأنشطة الأمم المتحدة، علاوة على الموسيقي والأخبار ويمكن الاستماع إلى الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية على FM في فريتاون (9,43) BO (9,45)، وكينما (95,3) ويذيع صوت أمريكا و "راديو فرانس انترناشونال" على FM في فريتاون.

ويتم نشر عشرات الصحف في فريتاون على الرغم من المستويات المنخفضة من معرفة القراءة والكتابة، ويدير معظمها القطاع الخاص وهي تنتقد الحكومة في معظم الأحيان.

الصحافة:

- أووكو
- كونكورد تايمز
- ستاندارد تايمز
- إنديبندنت أوبزيرفر
- For di people

التلفزيون:

- الجهاز الإذاعي لسيراليون ، شبكة أرضية مع تغطية محدودة.
- تليفزيون ABC خاص.

الإذاعة:

- الجهاز الإذاعي لسيراليون –بث وطني
- راديو الديمقراطية 98.1 FM محطة فريتاون صوت حكومة كاباه المنفية في مرة من المرات، باعتبارها موالية للحكومة
- Kiss FM- محطة خاصة في "بو"
- Skyy FM – محطة خاصة في فريتاون
- إذاعة unasmil- شبكة إذاعية للأمم المتحدة
- Capital Radio – محطة خاصة في فيريتاون
- شبكة المؤمنين الإذاعية – فريتاون – محطة FM المسيحية
- صوت المعوقين- تأسيس كمحطة FM للمواطنين العجزة ولكنه يجتذب سلسلة واسعة من جمهور المستمعين.

وكالة الأنباء:

- وكالة أنباء سيراليون

أ_ **المرفق 2- المسؤولون الذين تم الاجتماع بهم:**

رائد (متقاعد) أ. باولو كونتيه- وزير الدفاع الموقر
الجنرال ج. ويليامز- رئيس أركان الدفاع؛

عميد راي كوروما- نائب رئيس أركان الدفاع

السيد/ باكامارا- المفتش العام للشرطة
السيد/ موسسس أز شاورز- مدير السجون
السيد/ اليس سيساس- المفوض العام لهيئة الدخل الوطني
السيد/ أ.أ. ماراه- مراقب العمليات في إدارة الهجرة،
السيد الموقر إبراهيم سوري- عضو البرلمان بشأن الدفاع،
السيد/ كيلي كونتيه- منسق مكتب الأمين القومي
السيد/ فيستوس ميناه- رئيس حركة المجتمع المدني
السيد/ الموفر فاندي شيدي- ميناه نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي
اسليد/ ساهر جوني- مدير المراسم، وزارة الخارجية والتعاون الدولي
السيد/ هيربرت مكلويد- مستشار، مكتب رئيس الجمهورية وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

السيد/ ألفا كونتيه- مساعد شخصي للوزير، وزارة الخارجية والتعاون الدولي
السيد/ عبدول تيجان – كولي- مفوض لجنة مناهضة الفساد
السيد/ عبدول و.ب تيجان – كولي – مفوض، لجنة مناهضة الفساد

السيد/ قلينا ثومبسون- مديرة التحقيقات الاستخبارية والمقاضاة لجنة مناهضة الفساد.
موريس د. ويليامز- مدير خدمات الدعم، لجنة مناهضة الفساد
السيد/ مورالي بويا- كامارا- نائب مفوض لجنة مناهضة الفساد
السيد جوليوس ساندي- مدير وحدة إصلاح القطاع العام، مكتب رئيس الجمهورية.
السيد/ ليويلين أولاواي ويليامز- كبير محللي الإدارة، وحدة إصلاح القطاع العام، مكتب رئيس الجمهورية
السيد/ بيتر ج كولاقياندا- كاتب أول للجان، دار البرلمان
السيدة/ فلورنس ك. كبي- مفوضة انتخابات الإقليم الجنوبي للجنة لوطنية للانتخابات
السيد/ محمد نقاه- على كونتيه- مدير العمليات للجنة الوطنية للانتخابات
الدكتور/ ميشيل شو- سوير- مدير شؤون المهجر، مكتب رئيس الجمهورية
السيدة/ إيساتا كابيا- مساعدة مدير شؤون المهجر ، مكتب رئيس الجمهورية
السيد/ إدوارد سام – نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان
السيدة/ ياسمين جوسو – شريف- مفوضة لجنة حقوق الإنسان
السيد/ جوزيف ف- ستاتلي- مفوض لجنة حقوق الإنسان
السيد/ موسى كانو- مفوض، لجنة حقوق الإنسان
السيدة/ فالنورا إيدوين- مفوضة وطنية، لحملة من أجل الحكم الرشيد
السيد/ ج .م. اليرو أومارا- مستشار، لجنة حقوق الإنسان
السيد/ جوزيف كانو مدير برنامج أمانة اللا مركزية
السيد/ فلويد دافيس- خبير قانوني، أمانة اللامركزية
السيد/ شيخ أز روجرز موظف رصد أمانة اللامركزية
السيد/ لاهاي م. فارما- من مكب رئيس القضاة
السيدة/ جوليا ساركودي ميرساه- مستشارة رئيسية ومسجلة السلطة القضائية لسيراليون
لويس انيتاكوا- نائب رئيس ومسجل السلطة القضائية لسيراليون
السيد/ بيتر فيز QPM- مدير برنامج، برنامج تطوير قطاع العدالة
السيدة/ سارة- آنأز أز لويس- منسقة مكتب تنسيق قطاع العدالة
السيد/ بونستان س. فيمكيمت- مساعد مدير كلية القانون مجلس التعليم القانوني لسيراليون
السيد/ ميتشل ماكارتي- موظف مالي لكلية القانون، مجلس التعليم القانوني لسيراليون.
السيد/ فيستوس إ. ميناه- رئيس حركة المجتمع المدني- سيراليون
السيدة جولييت أندرسون- رئيسة منظمة المرأة في مدينة بامبارا
حناقريس جيلين سيرا- رئيسة منظمة ليون لتمكين الشباب
السيدة/ باينكا س. كامار- رئيسة اتحاد صغار التجار
ليسلي ت. ثوماس- رئيسة الاتحاد الوطني للمزارعين – سيراليون
الحاج با- رئيس حركة الشبكة للشباب والأطفال
صاحب السعادة الموقر

منكايلو مانساراي- وزير التوظيف والضمان الاجتماعي
صاحب السعادة الموقر الدكتور أ.و. جاه- نائب وزير التعليم والشاب والرياضة (قسم الشباب والرياضة)،
صاحب السعادة السفير أبراهام بوري- الأمين العام لاتحاد نهر مانو
السيدة/ كوناه ك. كوروما- الوكيل الدائم، وزارة التعليم والشباب والرياضة (قسم الشباب والرياضة)،
السيد/ الفريد ت. نافور- الوكيل الدائم، وزارة التوظيف والضمان الاجتماعي
السيد /أنطوني أ. كوروما- مدير الشباب
هاتف: 780 602 76 232; takorama88@yahoo.co.uk)
السيد باي أ. كابيا- مدير الرياضة
السيدة/ جوليا روهي- موظفة شؤون توظيف الشباب
أحمد مصطفى- نائب أمين
السيدة/ فطون يايا كارقبو- مديرة بالإنابة لشؤون الأطفال، وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الجنسين والأطفال
السيد/ إبراهيم كامار- موظف إقليمي لشؤون الجنسين، وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الجنسين والأطفال
السفير إبراهيما بوري- الأمين العام لاتحاد نهر مانو

-